

# الأقليد

لأدلتنا لأجنهادوا النقليد

## تأليف

ب. الفاضل \* البارع الكامل السيد \*  
الودعي \* التوقد الالعي \* ذى الشرف \*  
الجلي \* والنسب العلى \* أبى النصر \*  
\* الظاهر عنى حسن خان \*  
\* نجل \*

السيد الكريم ذى القدر العظيم والحسب الصميم  
\* الواجب له التكريم والتعظيم مولانا الملاك \*  
\* المنعم النواب السيد محمد صديق \*  
\* حسن خان بهادر نواب \*  
\* بهوبال المعظم \*

طبع فى مطبعة الجواب الكائنة امام الباب العالى \*  
\* فى القسطنطينية \*

١٢٩٦

❦ الاقليد ❦  
❦ لادلة الاجتهاد والتقليد ❦

---

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

---

الحمد لله وحده \* والصلوة والسلام على من لا نبي بعده \*  
وعلى آله وصحبه \* وجنده وحزبه ❦ وبعد ❦ فهذه رسالة  
مختصرة في ادلة الاجتهاد والتقليد سميتها « بالاقليد » اخشعتها من  
بحث العلامة الشوكاني المسمى « بالتشكيك على التفكيك \* والنفاك  
لعقود التشكيك » رسالة للسيد العلامة ابي الحق بن يوسف البراك  
اثبات التقليد فلخصت منه المطالب والمقاصد \* وتركت  
التي لبست لها فيما نحن فيه عوائد \* وزدت عليها بعض  
الابحاث الاخرى له من الفوائد \* ومن الله استمداد  
ويده الاصابة والصيانة \*

## ﴿ ٣ ﴾

### ﴿ فصل ﴾

صرح المقلد بجواز التقليد و المانع باق على قبح التقليد الاصلى  
المعلوم عقلا و شرعا ولم يأت المجوز بحجة صالحة للاستدلال  
بها على هذا الاصل العظيم و اشف شئ جاء به دعوى الاجماع  
وليبتها صحت و امكنها مبنية على شفا جرف هار \* فنقول يا هذا  
ان اردت اجماع الصحابة و التابعين فهم اكرم على الله من ان  
يوقعهم في هذه الحسيسة او يهين قدورهم الشريفة العلية بالتلبس  
بهذه النقيسة ولهذا لم يحدث التقليد و المذهب الا بعد انقراض  
عصورهم و لم يسمع به الا بعد اظلام الكون باقول بدورهم فكيف  
بدعى على قوم القول بشئ لم يسموا به او الاجماع على امر  
لم ينوا به و هذا معلوم لا يشك فيه منصف و لا متعصب  
ولا يحوم حول ادعائه مقصر و لا كمال وان اردت اجماع  
اهل تلك العصور التي حدثت فيها هذه المذاهب و ظهرت في  
خلالها تلك البدع و المصائب فالمخالف لم يزل موجودا منذ تلك  
الاعصار مستظفرا على رؤوس الاشهاد بالانكار مستمرا وجوده  
الى الآن و قد صرح بالمنع جمع جم منهم معتزلة بغداد و الجعفران  
بما حكاه ذلك عنهم ائمة الاصول و قد كثر الله في المتأخرين  
مثل هذه المقالة حتى صارت شعارا لائمة التحقيق و سمة لا ينسب  
ها غير اعلام التدقيق فهل يجوز للمبتدئين ان يرمى هؤلاء الائمة  
بنافذة الاجماع و بطليل في مثل هذه الدعوى الباطلة الحجاج

والنزاع على ان الاجماع الذى يدعونه ليس الا باعتبار عدم  
انكار الأئمة على العوام ومثل هذا قد اختلف الأئمة في حجية  
فذهب ابو عبد الله البصرى واهل الظاهر وبعض الحنفية و  
قال الشافعى في الجديد والغزالي والرازي انه ليس باجماع ولا  
حجة وهذا هو المذهب الحق ان اعمت النظر لكثرة الاحتمالات  
الحاملة على السكوت من عدم قول لهم في ذلك او كان لهم  
ولم ينقل او عدم تمام النظر او الوقوف لتعارض الادلة او  
للتوقير والتعظيم او للهيبه او للفتنة او نحو ذلك والقول بان  
هذه الاحتمالات خلاف الظاهر هو خلاف الظاهر وذهب  
ابو هاشم و ابو الحسن الكرخي والآمدى وابن الحاجب ومن  
الأئمة احمد بن سليمان الى انه حجة ظنية ولم يذهب الى انه حجة  
قطعية الا احمد بن حنبل وبعض الحنفية والشافعية وهو  
مذهب مرجوح ومع هذا فالظاهر عدم حجة مطلق الاجماع  
وليس هذا محل ايراد ما يرد على ادلته مع ضعفها من المنع  
والنقض والمعارضة ولا موضع افراد الادلة القوية على امتناع  
نقل الحكم الى اهل الاجماع وامتناع العلم به ونقله الى من  
يحتاج به وسبأني من مناسبات البحث ما تزداد به بصيرة ان شاء الله  
تعالى \* والعجب من الرواية السابقة عن احمد بن حنبل وجعله  
من القائلين بان الاجماع السكوتي حجة قطعية وقد صح عنه  
القول بامتناع العلم بمطلق الاجماع عادة وروى عنه انه قال من  
ادعى وجود الاجماع فهو كاذب ومن ادلة القائلين بجواز  
التقليد قول الله تعالى فاسألوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون  
والاستدلال بهذه الآية على هذه الدعوى باطل اذ المراد به  
السؤال

السؤال عن نبوة محمد صلى الله عليه وآله وسلم أو عن كونه  
الانبياء قبله رجالا وليس هذا من العموم حتى يرد أنه لا يقصر  
على ذلك بل من باب الاطلاق ولو سلم ليكون الظاهر المتبادر  
من السؤال غير محل النزاع اعني التقليد الذي هو قبول قول  
الغير دون حجة بل المراد استزودهم النصوص واستفسروهم عن  
معانيها بدلالة آخر الآية على ان الآية متناولة للعمليات  
كتناولها للعمليات والخصم لا يجيز التقليد في غير العملى فهى  
حجة عليه من هذه الحيثية ومن ادلتهم ايضا سكوت الصحابة  
عن المفتين والمستفتين وهو وهم لان سكوتهم عن الرواية بالمعنى  
لا عن الرأى الذى هو محل النزاع وكيف يكون سكوتهم تقريرا  
لشيء لا يعرفونه ومن ادلتهم على ذلك قول العامى اذا وقعت  
له واقعة كان مأمورا بشئ فيها اجابا وليس هو التمسك بالبراءة  
الاصلية اجابا ولا الاستدلال بادلته سمعية اذ الصحابة لم يلزموهم  
تحصيلها ولانه يمنعهم من الاشتغال بمعاشهم مع الاحتياج الى  
العلم بعلوم كثيرة سيما فى زماننا بضيق عنها وقت الواقعة فلم  
يبق الا التقليد \* قلنا الواجب عليه عند حدوث الواقعة  
الرجوع الى اهل الذكر وسؤالهم عن حكم الله فيها على طريق  
الرواية من دون تقليد ولا اجتهاد وهذا هو الهدى القويم  
الذى درج عليه عوام الصحابة اجمع ومن بعدهم من التابعين  
على ان هذا التقرير منقضى بالزامكم لهم معرفة ادلة العقليات  
وتحريم التقليد عليهم فيها وهى محتاجة الى مثل ما احتاجت  
اليه المسائل العلمية والالزام مشترك والدفع بان العقليات يكفى  
فيها المعرفة الاجالية ممنوع هذا عمدة ما استدل به من قال بجواز

التقليد وقد عرفت ما فيه \* وعلى الجملة فالتقليد من التقول على الله بغير علم وقد نهى الله عن ذلك بقوله تعالى ولا تتبعوا خطوات الشيطان انه لكم عدو مبين انما يأمركم بالسوء والفحشاء وان تقولوا على الله ما لا تعلمون \* ثم قال واذا قيل لهم اتبعوا ما انزل الله قالوا بل نتبع ما افينا عليه آباءنا اولوكان آباؤهم لا يعقلون شيئا ولا يهتدون \* وقد حرم الله تعالى التقليد بقوله سبحانه انما حرم ربى الفواحش الى قوله وان تقولوا على الله ما لا تعلمون \* فصرح جل جلاله بالتحريم فى هذه الاشياء التى من جملتها التقول على الله بغير علم والقول بان ذلك مختص بالعقليات كما صرح بذلك المحقق ابن الامام فى شرح الغاية وغيره فتبيد لادبائهم وايضا التقليد يوجب اتباع الخطأ لانه جائز الوقوع من المجتهد وعلى تقدير وقوعه يجب اتباعه والدفع بان الخطأ جائز مع ابداء المستند مسلم ولكنه عفو بالنسبة اليه لورود الدليل الصحيح ان للمخطئ من المجتهدين اجرا

### ﴿ فصل ﴾

قال المقلد المسكين اصلحه الله تعالى لم يكلفه الله ان يطلب الاحكام \* اقول الامر بالطلب عام ولا مخصوص لبعض من تعلق به الا بالطلب والقول بان تحصيل ذلك ليس فى وسع المقلد اوانه من تكليف ما لا يطاق ممنوع والسند ان الاجتهاد وتحصيله بطء فرض واجب على الامم بالاجماع ولكنه من فروض الكفايات التى تسقط بوجود من هو قائم بها وتصبر

وتصير على الاعيان عند عدم من يقوم بها واذا ثبت انه من فرائض الدين ثبت عدم تعسره يقول الله عز وجل وما جعل عليكم في الدين من حرج وقوله تعالى يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر وقوله صلى الله عليه وآله وسلم بعثت بالحنيفية السمحة السهلة والمقلد هداه الله تعالى لا بئس ان الله تعالى يريد بنا اليسر ولا يريد بنا العسر ويقر ان الله سبحانه يريد منا الاجتهاد فاذا كان الاجتهاد ليس في وسع المقلد ولا هو مما يطيقه فهو عسر بلا شك واستلزم ان الله سبحانه يريد منا المتعسر او المتعذر فان قال انما اردت المشقة والمشقة تلازم التكليف غالباً \* قلنا فاذا بالاك خصصت هذه الفريضة بالسقوط عند حصول المشقة مع ان المشقة لا تنفك عن غالب الامور الواجبة على ان ارادة المشقة لا يساعد عليها كلامك لان الامور التي تصاحبها المشقة داخله تحت الوسع والطاقة وانت قد جزمت بان الاجتهاد خارج عنها فلزمك خروج ما سواه في المشقة كالجهاد والحج والهجرة ونحوها او زاد عليه فيها كالورع الصحيح وعبادة الله كأنك تراه ونحوهما وصارت الشريعة او اكثرها من هذا القبيل وما بهذا جاء القرآن ولا السنة بل تواردا على نفي الحرج في الدين والسهولة في تحصيله للمتقين \* قال الامام العلامة محمد بن ابراهيم الوزير رحمه الله تعالى فان قيل فاذا كانت الشريعة سهلة فما معنى حفت الجنة بالكاره ولاى شيء مدح الله الصابرين ووصى عباده بالصبر \* قلنا لان النفوس الخبيثة تستعسر السهل من الخير لتفرتها عنه وعدم رياضتها لا لصعوبته في نفسه ولهذا

تجد اهل الصلاح يستسهلون كثيرا مما يستعسرهم غيرهم فلو كان العسر في نفس الامر الشرعى لكان عسرا على كل احد وفي كل حال وقد نص الله سبحانه على هذا المعنى فقال في الصلوة وانها لكبيرة الا على الخاشعين على ان العسر والمخرج لا يكون في افعال الخير وانما يكون في نفوس السوء قال تعالى ومن يرد ان يضله يجعل صدره ضيقا حرجا كأنما يصعد في السماء فدار المشقة في العبادات على الدواعي والصوارف ولهذا تجد قاطع الصلوة يقوم نشيطا الى اعمال كثيرة اشق من الصلوة وقد يكون العسر الموهوم في اعمال الخير من فساد القلب وكثرة الذنوب وعدم الرياضة وملازمة البطالة الا ترى ما في قيام الليل وحيائه بالعبادة من المشقة على النفوس وهو يسهل عليها سهره في كثير من الاحوال في العرسات والاسمار والسروات في الاسفار \* فاذا عرفت هذا فاعلم ان من الناس من يحصل له من شدة الرغبة في العلم وسائر الفضائل ما يسهل عليه عزيزها ويقرب اليه بعبدتها فلا معنى لتعسير الامر الشرعى في نفسه لان ذلك يخالف كلام الله تعالى وكلام رسوله صلى الله عليه وآله وسلم \* واعلم ان من العقوق لوم الخلى للمشوق وفي هذا يقول ابو الطيب \* لا تعذل المشتاق في اشواقه \* حتى تكون حشاك في احشائه \* اما عرفت ان حب المعالي يرخص الغالي ويقوى ضعف الصدور على الصبر للعوالي وربما بذلت الارواح لما هو انفس من الارباح قال ابن الفارض

بذلت



بذات له روحى راحته \* وقبره \* وغير بعيد بذلى الغالى الغالى  
وفى المقالات للزمنخسرى عزه النفس وبعد الهمة الموت الاحمر  
والخطوب المدهمة \* واكن من عرف منهل الذل وعافه  
استعذب نقيع العز وذعافه وقد اجاد وابدع من قال فى هذا  
المعنى

صحب الله راكبين الى العـــــــــــــز طريقا من المخافة وعرا  
شربوا الموت فى الكريمة حلوا \* خوف ان يشربوا من الضيم مرا  
انتهى كلامه \* هذا وقد عرفت انا لم نطلب من المتصف  
بالصفة التى ذكرنا الاجتهاد ولا كافئه قطع المهامه الفج  
وصعود تلك العقبة الكنود وانحطاط هاتيك الوهاد بل سهلنا له  
الطريق وكفلنا له السلامة من كل تعويق وقلنا له سل ائمة  
القرآن والسنة اذا اصبحت من حادثه بمنحه واستروهم نصوص  
الدين وارم عن عنقك ريقه التقليد واستفسرهم عن معانى  
المشكلات وخذ عنهم ماصح لديهم من الرواية ودع عنك  
الزباب وقد انشد العلامة الشوكاني تنشيطا له قوله فى  
هذا المعنى

\* وبادر بالقاء القلادة مسرعا \*

فان الرضى بالامر اعظم خزنة \*

\* فافاض من فضل الاله على الاولى \*

مضوا فهو فياض عليك بحكمة

\* فما جاءنا نقل بهـذا ولا اتى \*

بذلك كـ للعقول الصحيحة

\* ولا تك مطوانا ذلولا رائض \*

تصير بهذا مشبها للبهيمة \*

\* فهذا هو الداء العضال الذي سرى \*

بهذا الوري بل اصل كل بلية \*

ونحن مع هذا نقرب له هذه المسافة التي صار عن الظفر بها  
في اشد اليأس ونزغبه في تحصيل هذه المعارف النفيسة وفاء  
لحق النصيحة الواجبة على جميع الناس ولكن الراغب في هذه  
البضاعة قليل والساعي في تحصيلها والتحلي بها قليل كما قال  
الشوكاني رحمه الله

\* لعمرك ما في الركب ذلوعة ولا \*

بذا الحى من يصبو لمحض النصيحة \*

\* فيأطال كم قد صحت هل من مساعد \*

ويا طالما قد درت بين البرية \*

\* فلم ار الا شارقا بيلاهية \*

بطيش بها او مصمت بتقية \*

\* فهذا يرى طرق الصواب امامه \*

فيبدأب في تصحيح كل سقيمة \*

\* وهذا علم بالجلية عارف \*

واككته لا يشترها بسببة \*

والزهد عن معالي الامور والفنوع عنها بالهين المزور قد صار  
شعارا لاهل زمانك وخاصة لازمة لابناء اوانك فمن لك بالتجرد  
للمعالي المنفق في تحصيلها كل غالى كما قال العلامة الرباني محمد  
بن علي الشونبلي

- \* فن لك بالمالك مقود نفسه \*
- \* يحل بها حيث الحقيقة حلت \*
- \* يهاجر في حب المنجحة الفة \*
- \* ويقطع فيها جبل كل وصيلة \*
- \* ويبعدان رام القريب فراقها \*
- \* ويقرب اذا السن العذل لجت \*
- \* ويلبس للتعنيف درعا حصينة \*
- \* وينزع عن اعطافه ثوب شهرة \*
- \* وي طرح الآمال غير معرج \*
- \* على ما به عن رتبة المجد الهت \*
- \* يجوس ديار الحى غير مقصر \*
- \* وينزل فى ارجائها بالسوية \*
- \* يحط بدار الباهلية رحله \*
- \* صباحا ويلقى دارها بالمشية \*
- \* يصمم عزما كالحسام وهمة \*
- \* مدى الدهر لا يرضى له بمذلة \*
- \* الى ان يرى المبيض من طرق الهدى \*
- \* وتجناب من داعى الهوى كل ظلمة \*
- \* فيلقى عصا الترحال عن كاهل الهوى \*
- \* وبشكر مسراه على الابدية \*
- \* فكل اذى فى جانب العز هيرة \*
- \* وكل عنا فى شأنه غير حسرة \*

## ﴿ ١٢ ﴾

- \* فلست ابن حر ان تهبت في العلى \*
- \* متالف حالت دون عز ورفعة \*
- \* ولست من العرب الصميم نجاره \*
- \* اذا لم ازل في المجد اربح صفقة \*
- \* ايرضى باعطاء الدنية ماجد \*
- \* ويجعلها يوما مكان العلية \*
- \* ويقنع من ورد الصفاء بشربة \*
- \* على الرغم شيت بالقذى والكدورة \*
- \* ويرضى بتقليد الرجال مصرحا \*
- \* بسد طريق سهلت للبرية \*
- \* وماسد باب الحق عن طالب الهدى \*
- \* ولكن عين الارمد القدم سدت \*
- \* رجال كامثال الخفافيش ضوءها \*
- \* يلوح لدى الظلما وتعمى بضحوه \*
- \* تجول به مادام في كل وجهة \*
- \* فان طلعت شمس النهار تخفت \*
- \* وهل ينقص الحسناء فقدان رغبة \*
- \* الى حسنهما ممن اضر بعنة \*
- \* وهل حط قدر البدر عند طلوعه \*
- \* اذا ما كلاب انكرته فهرت \*
- \* وما ان يضر البحران قام احق \*
- \* على شطه يرمي اليه بصخرة \*

وشتان بين من يدعو الى العمى ومن يرشد الى الابصار وليس  
المؤمن الا من يحب لاخيه ما يحب لنفسه من معالى الامور وبلوغ  
الاطوار وهذا المقصد الصالح والتجر الشريف الراجح لا يتم  
للعالم الا بشرط من التنفير ولا يؤثر في النفوس بدون الاعلان  
بطرف من النكير كما قال العلامة الكبير الشوكاني رحمه الله

\* فان كنت شهما ناقدا متبصرا \*

\* فدع مابه عين من العمى قرت \*

\* وخض في غمار الاجتهاد وخل من \*

\* يروح ويغدو عن سناه بفرية \*

\* تصيح الى داعي التعصب رغبة \*

\* وان تدعها يوما الى النصف فرت \*

\* اذا رجل اهوى اليها برقة \*

\* امات الى التقليد جيدا وابت \*

\* وان رمت فك الاسر عنها تمت \*

\* وقالت دعوني في الاسار ونسعتي \*

\* فعني عن طرق الصواب عمية \*

\* واذني عن داعي النصيحة صمت \*

\* وهيت كلام الشيخ لست بسامع \*

\* سواء ودعني من كتاب وسنه \*

\* فاشياخنا السابق في كل غاية \*

\* واسلافنا ارباب كل فضيلة \*

\* فلا قول الا ما  عرية \*

\* ولا رأى الا ما يابوح لعزة \*

\* ودع عنك علما لا يهن قناته \*

\* كما قيل الا باغض العلوية \*

\* فهذا جواب البكم يا عى ان دعا \*

\* الى طرق الارشاد داعى المبرة \*

\* او كما قال رحمه الله عند ان قطع عن عنقه علائق التقليد

واستراح والله الحمد من وصبه الشديد

\* لعمرك ما حايث في الحق لى رهطا \*

\* ولا خفت من قومي لجابا ولا لغطا \*

\* ولا عطفت عطفي اقاويل حاسد \*

\* ولا جذبت طبعي اضاليه قطا \*

\* وثبت على اسم الله وثبة قادر \*

\* سواء لديه ما تدانى وما شطا \*

\* والقيت عن عنق الفلاة مسرعا \*

\* اذا ما امرؤ قد اوثق الشد والربطا \*

\* وحررت رقي واجتهدت ولم اقل \*

\* بقول فلان ان اصاب وان اخطا \*

\* وما خفت في ذا الصنع لومة لأم \*

\* تلهب غيظا واستشاط له سخطا \*

\* واست اهاب الجمع ما لم يصح لى \*

\* اذا شذ عن تلك الطريقة او شطا \*

في ابيات كثيرة قال وقد اطلنا البحث ها هنا ولكننا لما

اوردنا ذلك العطف من كلام العلامة بن الوزير جمع القلم من

هذا الجنس والحديث شجون

ومن اداتهم التأييد بكثرة القائلين بجواز التقليد وليس  
الكثرة بمجردھا موجبة لمصاحبة الحق لها وان كانت وجه  
ترجيح في غير هذا الباب بشروط مدونة وانت خير بان الله  
سبحانه قد ذم الكثرة في مواضع من كتابه العزيز ومدح  
القلة مرات وصرح في الحديث الصحيح بان الثابت على الحق  
طائفة من الناس لا يضرهم من خالفهم والرجال تعرف  
الرجال بالحق لا الحق بالرجال كما صرح بذلك امير المؤمنين علي  
بن ابي طالب رضي الله عنه وايضا خير القرون ثم الذين يلونهم  
ثم يجمع منهم في جواز هذه المسئلة حرف واحد وهذه الطائفة  
انني ربيتها بالقلة لم تدع الناس الى شيء سوى هدى الصحابة  
الذين هم المرجع بعد الكتاب والسنة ولو كانت الكثرة بمجردھا  
موجبة للترجيح لخرج الحق عن يد اكثر اهل الحق المشهود  
انهم بعلوم مفارقة الحق للقطع بانهم باسبوبة الى سائر علماء الاسلام  
اقول من القائل قدع عنك الاحتجاج بالرجال والاعبراء الى الآراء  
والاقوال وجرد نفسك للحق واغسل قلبك عن درن العصبية  
فانك ان فعلت ذلك نظرت الى الحق من وراء ستر رقيق والمراد  
بالشاذ في قوله صلى الله عليه وآله وسلم من شذ شذ في النار  
المنفرد بدين لا يشاركه فيه غيره وهو المراد بقوله ان الله يكره  
الوحداني كما فسرہ صاحب النهاية بالتوحد بدينه المنفرد عن  
الجماعة وليس المراد به ائمة الاجتهاد المكثورين بالنسبة الى  
المخالفين

لا يلتبس على عاقل فضلا عن عالم التفرقة بين كتب التفسير  
 وشروح السنة وبين كتب الفقه التي هي مجاميع الآراء غالباً والذي  
 وضعه أئمة الفقهاء مشتمل على أحكام بعضها راجع إلى الدليل  
 وبعضها راجع إلى الرأي وبعضها حق وبعضها باطل وهذا  
 مما لا نزاع فيه لأحد من المنصفين ولا شك أن المطلوب الكل  
 الوصول إلى الحق بأي ممكن ولهذا استحق المصيب أجره  
 والمخطئ أجره وحسن المقصد لا يستلزم الإصابة ولو كان  
 الأمر كذلك لما اختلف الناس في المسئلة الواحدة على أقوال

متعددة بل أراد الله من مجتهدي أصناف

العلماء من سلكوا مسالك عديدة لا ينفك

بين أفرادها ولا ينفك بين أفرادها ولا ينفك

بين أفرادها ولا ينفك بين أفرادها ولا ينفك

بين أفرادها ولا ينفك بين أفرادها ولا ينفك

بين أفرادها ولا ينفك بين أفرادها ولا ينفك

بين أفرادها ولا ينفك بين أفرادها ولا ينفك

بين أفرادها ولا ينفك بين أفرادها ولا ينفك

بين أفرادها ولا ينفك بين أفرادها ولا ينفك

بين أفرادها ولا ينفك بين أفرادها ولا ينفك

بين أفرادها ولا ينفك بين أفرادها ولا ينفك

بين أفرادها ولا ينفك بين أفرادها ولا ينفك

بين أفرادها ولا ينفك بين أفرادها ولا ينفك

بين أفرادها ولا ينفك بين أفرادها ولا ينفك

بين أفرادها ولا ينفك بين أفرادها ولا ينفك

بين أفرادها ولا ينفك بين أفرادها ولا ينفك



مخالفين كما في مسئلتنا هذه فان هذا مما لا يستجيز اطلاقه  
 عليهم بهذا المعنى قدس ولا شك ان دين المفسد دين الله  
 وشرعته شريعة الله وما شرعه الله من الدين فليس بخاص  
 بالامة المجتهدين بل عام للعالمين والكامل والمكملين جميعا  
 والعاملين الا ان فرقوا المقدر الذي لا يعقل الحجة اذا جازته  
 ان يسأل اولى العلم عن المراد بها لا عن اقوالهم الاجتهادية  
 وقد صرخ الله جل جلاله بهذا فقال فاستأخوا اهل الذكر ان  
 كنتم لا تعلمون فاجوب عليه السؤار عن نص الشريعة لا عن  
 الآراء المتفرقة وبالله التوفيق عن تخصيص العمومات من  
 الكتاب والسنة بما يوجب طغيانها على من ارد من افراد العباد  
 هذه التفتلات الفاسدة وقد عرفت ان هذه الدعوى خير مرة  
 وان السائل عن مدلول الكتاب والسنة ليس بمقدار وان تأملت  
 غفر الله لك اسوال الصحابة والتابعين وتابعهم اشفيت بذلك  
 عليك ويأتى ذلك ان هذه الثلاث الطبقات التي هي خير هذه  
 الامة المرجوع اليها في الدين على العالم والعامي فكان صنع العالم  
 فيها التوجيه وصنع العوامي اسوال عن الكتاب والسنة واستدلالهم  
 بالأدلة والعمل بما فيها من غير ان يلبس هذا من التقليد في شئ  
 تقرير المسؤل ان اسقيد قبول قول الغير دون حجة او  
 لم يقلوا هو القبول قبلوا بجمته بواسطة روايته وقبوله  
 ليس بتقليد وهو قولهم الذين نسبهم الى التقليد على  
 بسبب منعهم التقليد لم يستأخوا من العوام ان يشبهوا بعموم الصحابة  
 من بعدهم واطراح التقليد المتبع واذا كان هذا الامر الذي  
 بذلوا الناس اليهم هو الهدى الذي درج عليه خير القرون فاي

ووجه ذلك انهم في هذا \* وهناك طريقة في اتباع تلك الاشهر  
 منها دهاء شديدة على طريقة السوء فنقول عوام الصحابة والتابعين  
 انهم ممن اتصفوا باحد ثلاثة اشياء اما الغلو او الاجتهاد  
 او الواسطة فالاول باطل لما بينه من التهم لم يشؤنا نقول بل  
 انما الجواب انهم لم يسبوا احدا منهم الى احد من اولئك  
 اعلام كما نسب هؤلاء المذاهب الى التهم بل اكتفوا بالانساب  
 الى مذهب الشريعة ونعمت النسبة ههنا ولم يسمع عن احد  
 منهم انه اتصف في الخلق مثلا الى ابن عباس فيقال له عباسي  
 كما يقال شافعي مثلا والثاني باطل ايضا لفقدانهم الاهلية التي  
 لم يبق منها شيء الا القليل انتهى الراحطة كما مر ذلك اذا  
 ادرت هذا حق بعدد منتهى ذلك وسبب في شائبة وتدل  
 من قال بالبيع من السبب كما تقدم فانما يرجو ان ياتي السائل  
 على المقام المذكور لما يمكن من جواب النهاية وجب عليه ان  
 يدور من حيث له وان كان هؤلاء السبعة من زماننا هذا  
 لا منهم ما توسع فيهم الصحابة من بعدهم ويمكن ههنا  
 ان الانسان يرجع على هؤلاء في قول المقلد المكين ههنا  
 لا فرج الله عنهم هذا يخرج من توسع اهل هذا المذهب  
 لا مفضة سواء كان من مذهبنا او يقول فرق بين ههنا  
 وغيرهم فانهم طبع متحيزون الى ما يحتاج اليه هؤلاء من  
 اهل المذهب العربي والاذعن السبالة والسر القوي  
 انهم في بعض الصحابة من احوط بالقرآن خصوصا  
 حفظ السنة النبوية غلة مجتهد من جمع المعارف  
 الخاصة له ولا يعني من لم يحفظ شيئا من ذلك او لم يحفظ

يسيرا فانه وان فهم ما وصل اليه لا يقدر على الاجتهاد لتوقفه  
على معرفته فقد المعارض والناسخ والمخصص والمقيد لذلك  
فلا بد له من السؤال عما جهل والرجوع الى من هو اعلم منه  
على ان المقصرين من الصحابة والتابعين كانوا لا يجسرون على  
تفسير القرآن والسنة بدون الرجوع الى علمائهم واستعلامهم  
عنهما وهذا متواتر عنهم وهو عين ما ذكرنا لك

\* فدع عنك تقليد الرجال ولا تقل \*

هم فطنوا ما لم الله بفطنة \*

\* فقد بلغوا مقدار ما جهدوا له \*

وكل عليه جهده في الشريعة \*

\* فان اخطأوا شيئا فربك عالم \*

بما اضمروا من صحيح العقيدة \*

\* وانت فقد اخطأت حين جعلتهم \*

سبيل هدى في رخصة او عزيمة \*

\* ومن قال ان الامر ليس بممكن \*

وان ليس الا اتباع افرقة \*

\* فاحبارة اربابه دون ربه \*

وقبلته ليست اليه بوجهة \*

\* وقد كرر الله العليم منبها \*

بتفسيره القرآن في غير مرة \*

\* وها هي ما بين الانام شهيرة \*

جليلة معنى اللفظ غير خفية \*

مسهلة للاخذ في كل بلدة \*

( هذه الايات من قصيدة للسيد العلامة اسحق بن يوسف بن المتوكل على الله وهى طويلة نحو الثلاثين اوردها سيدى الوالد دام مجده فى بعض مؤلفاته على التمام وكلها فى التنفير عن التقليد قال شيخ شيوخنا العلامة الشوكانى فى التشكيك على التفكيك ولقد كنت استحسنيت هذه القصيدة لاشتمالها على اطراف من تصحح الصحيح حتى حدانى ذلك الى تذييلها بقريب من مثلها وقد ذكرت فى هذه الرسالة جملة من ذلك وليتد اقتصر على هذه الايات التى صرح فيها بالذهب الحق وسلم من هذا اتهامت الذى جمعه فى هذه الورقات انتهى )

ولا يشك من له ادنى تمييز فى ان النصوص القرآنية والحدیثية الدالة على وجوب اتباع الكتاب والسنة على كل فرد من افراد العباد قد بلغت مبلغا تقصر عنه العبارة والعلم بها قدر مشترك بين العامى والعالم وهؤلاء المقلدة الذين تبرعت بالمناضلة عنهم داخلون تحت تلك العمومات دخولا لا ينكره من له ادنى انسة بدلولات الالفاظ فان ادعيت خروجهم عنها او اختصاصها بالمجتهدین فايرز لنا دلائل التخصيص او الاختصاص وما اراك تجد.

### ﴿ فصل ﴾

الاختلاف المذموم هو ما عليه الناس اليوم لان الخلاف المنهى عنه منسوب الى الدين فحصول اى خلاف فيه داخل تحت عموم الادلة

الادلة القاضية بالنهاي نحو قوله تعالى ان الذين فرقوا دينهم  
وكانوا شيعا است منهم في شئ \* وعلى الجملة انا نعلم ان الخلاف  
بين هذه الامة قد يفضى في كثير من المسائل الى التقابل بين  
العالمين في تحليل عين وتحريره وايجاب حكم وتحريره ونحو  
ذلك وهذا من الاختلاف في الدين بلا ريب ولم يكلف الله  
تعالى المجتهد الا بطلب الحق لا سواء فان ظفر به ضاعف له  
الاجر وان اخطأ فخطأه عفو وله اجر كما صرح بذلك الحديث  
الصحيح واختلاف المختلفين في الدين منكر وكل منكر يجب  
انكاره فهذا الاختلاف يجب انكاره وهو المطلوب لما وقع من  
العلماء من تقييح الاختلاف فهو من باب انكار المنكر لا من باب  
الاختلاف المنهى عنه ولو كان من باب الاختلاف المنهى عنه  
لانسد باب الانكار على المنكر وهو باطل ومن له ادنى تمييز  
يقطع بصدور الانكار للخلاف من الصحابة فمن بعدهم الى عصرنا  
هذا والنصر يبرح بخطئة بعضهم بعضا حتى جزم جماعة بان  
ذلك اعنى الخطئة اجماع الصحابة منهم المحقق ابن الامام في  
الغاية وهذا باعتبار المسائل الظنية واما العقليات والقطعيات  
فقد حكى ائمة الاصول ان الحق فيها مع واحد والمخالف في  
القطعيات منها ان كان ديننا ككافرو في النظريات آثم والبحث  
مستوفى في الاصول فليرجع اليه وكذلك الخلاف في الظني وحكم  
المخالف الحق فيه قد دلت عليه الادلة وهي ترشد الى بطلان  
قول المصوبين الجاعلين مراد الله احدى دائرتي مرادات  
المجتهدين واذا لم ينفك في هدم هذه المقالة المحدثه ككتب  
الله وسنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم فقد استحكم

في قلبك داء العصبية العضال وسمها القتال فأبك على دينك واذا كانت المخطئة داخلة في معنى الخلاف فأى دليل دل على قصره عليها نعم لما أجت المقلد النصوص القرآنية ولم يجد طريقا الى ردها واعيته الخيل في تأويلها وقع فيما وقع وهـ كذا فلتمكن التعسفات والتقوية على المقصرين وترويح خواطرهم بما لا طائل تحته والكلام على جميع المسئلة على الاستيفاء يستدعى كتابا حافلا وانك ان لم تنفع بهذا المقدار فليست بمنفع بالتطويل والاكثار وكتب اهل الحق في رد التقليدات كثيرة مستقلة لا حاجة لطالها الى هذه التعسفات ولا ضرورة تلجئها الى تلك التقريرات والتهذيبات المؤسسة على اس لا اصل له عند من له من الفطنة ادنى نصيب

### ﴿ فصل ﴾

اعلم ان حكاية الاجماع من متأخري اهل العلم تستند في الغالب الى ان العالم لم يعلم بوقوع خلاف في المسئلة التي حكى الاجماع عليها لانه استقرأ الاقوال من افواه الرجال حتى ثبت له ذلك فان هذا بعد انتشار الاسلام في اقطار الارض لا تفي الاعمار وان طالت باستقرائه لان المدائن الواسعة قد لا يحيط بمعرفة علمائها من كان من اهلها فضلا عن كان غربيا فعلى كل حال لا يمكن من تعرب في طلب الاجماع ان يحيط بما عند علماء مدينة من المدائن في مسئلة من المسائل الابعـد ايام طويله وربما لا يمكن الاحاطة وان بالغ في الاستقراء لان من العلماء من يغلب

يغلب عليه الحمول اضطرارا او اختيارا مع كونه ممن يعتمد بقوله  
 فمن ادعى اجماع اهل عصر من علماء المسلمين على مسألة  
 من مسائل الدين فقد اعظم الدعوى وزعم قيامه بما لا يقوى  
 فامكان هذا ممنوع على تسليم امكان نفس الاتفاق من غير  
 نظر الى ان يعرف رجل او رجال ما عند كل واحد منهم  
 والحق ان مجرد امكان الاتفاق ممنوع لان اتفاق جميع علماء  
 الاقطار في عصر من الاعصار على مسألة من المسائل مع اختلاف  
 المذاهب والاهوية وتباين الافهام وتنافي القرائح ومحبة  
 التناقض متعذر هذا اذا كان العالم يحكى اجماع اهل عصره  
 وان كان يحكى اجماع اهل عصر من العصور التي لم يدركها  
 بعد عصر الصحابة فالامر ايضا ادخل في الامتناع لان غاية  
 ما يستند اليه هو ان يجد في كتب بعض المصنفين حكاية  
 الاجماع فيحكي ذلك عنه ويعود الكلام الاول في اليراد على  
 الحامى الاول ثم كذلك فان كان مستند حكاية من يحكى الاجماع  
 الاطلاع على مؤلفات اهل عصر من العصور ووجودها متفقة  
 على امر من الامور فامكان هذا ممنوع لان الاطلاع على جميع  
 مؤلفات اهل ذلك العصر غير ممكن ولان بعض المصنفين قد  
 يكون له حظ في الشهرة فتنتشر مؤلفاته وبعضهم قد لا يكون  
 له حظ في الشهرة فلا تنتشر ثم ليس كل عالم حصلت له ملكة  
 الاجتهاد وصار معتادا به في الاجماع يشغل بالتأليف فان كثيرا  
 منهم بل اكثرهم لا يشغل بالتأليف كما ذلك معلوم لكل احد  
 بالمساهمة لبعض اهل عصره وبنقل الثقات عن غير اهل عصره  
 من اهل العصور المتقدمة وان كان مستند الحامى لاجماع اهل

عصر غير عصره اخبار جماعة له عن جماعة عن الناقلين  
 للاجماع او اخبار فرد عن فرد عن الناقلين للاجماع فانا ننقل  
 الكلام الى الجماعة الناقلين للاجماع ونقول هو غير ممكن لما  
 اسلفناه وبهذا يظهر ان الاجماعيات التي يحكونها في المصنفات  
 ليست الا باعتبار ان الحاكى لم يعلم بوقوع خلاف في المسئلة  
 وعدم علمه بالوقوع لا يستلزم عدم غايه ما هناك انه حصل  
 له ظن عدم وجود المخالف هذا على طريق التثزل والافتجرد  
 عدم علم الانسان بالشيء جهل محض والجهل بالشيء لا يحصل به  
 الشك في عدمه فضلا عن الظن انما سلمنا ذلك تنزلا ففجرد ظن  
 فرد من الافراد لا يصلح ان يكون مستندا للاجماع ولا طريقا من  
 طريقه وكيف يثبت ما هو احد الادلة عند القائل بحجتيه بمجرد ظن  
 مبنى على خيال مختل وهل يقول عاقل ان ادلة الاحكام الشرعية  
 تثبت بمثل هذا ولم يقل احد من ائمة الاصول والفروع القائلين  
 بحججيد الاجماع المتكلمين على بيان طريقه ان مثل هذا يصح  
 اطلاق اسم الاجماع عليه فانه لو قال العالم المطلع لا اعلم في هذه  
 المسئلة دليلا من اسنة او دليلا من القرآن لم يقل عاقل فضلا عن  
 عالم ان هذه المقالة حجة تمنع غيره من البحث عن الدليل والعمل  
 بما لا يعلمه ذلك القائل \* اذا تقرر هذا هان عليك الخطب  
 عند سماع حكاية الاجماع لانه ليس بالاجماع الذي اختلفت  
 الامة في كونه حجة ام لا مع انه قد ذهب الجمهور من اهل  
 الاصول الى ان الاجماع لا تقبل فيه اخبار الآحاد كما صرح بنسبة  
 ذلك الى الجمهور من اهل الاصول القاضى في التقريب والغزالي  
 في كتبه مع ان المراد باخبار الآحاد هنا ما يقابل عدد التواتر  
 فاذا



فاذا قال قائل انه استقرأ ما عند جميع علماء عصره في جميع  
الاقطار الاسلامية في مسألة من المسائل فوجدهم متفقين على  
تلك المسئلة وكان هذا القائل رجلا واحدا او رجلين او ثلاثة  
او عددا لم يبلغ حد التواتر فانه لا يقبل خبره ولا يثبت الاجماع  
بنقله عند هؤلاء فما ظنك بمن حكى الاجماع استنادا الى عدم  
علمه بوقوع الخلاف او الى مجرد الظن الذي لا مستند له الا  
عدم العلم واو كان هذا حجة على العباد لكائنات الحجة قائمة بمثل  
هذه الدعوى التي لا يحجز عنها احد في امثال ذلك وهو باطل  
عقلا ونقلا ومن قسم الاجماع الى قطعي وظني جعل القطعي  
منه المنقول تواترا والظني منه المنقول آحادا على الصفة المتقدمة  
قريبا التي خالف فيها الجمهور وليس الاجماع الذي يستند فيه  
فرد من الافراد الاجمرد حصول ظن له داخلا في احدهما \*  
واذا عرفت ان غالب ما يحكى من الاجماع من هذا القبيل  
الذي ليس من الاجماع في ورد ولا صدر فاعلم ايضا ان  
الاجماع بالمعنى الذي ذكره اهل الاصول وغيرهم ان كان  
ناقله واحدا ففيه ما اسلفنا من امتناعه وكذلك اذا كان  
ناقله جماعة اما دون عدد التواتر او مقدار عدده لان المفروض  
مباشرة كل واحد منهم للاستقراء ومشافهته لكل عالم من علماء  
الدنيا فهو ممتنع من كل فرد فرد منهم كما امتنع اذا كان الناقل  
واحدا لما سلف \* والحاصل ان الاجماع يرد عليه منوعات  
الاول منع امكانه الثاني منع وقوعه الثالث منع امكان نقله  
الرابع منع وقوع نقله وقد وقف عند كل منع من هذه المنوع  
طائفة من اهل العلم كما حكاه ائمة الاصول فمن رام الاحتجاج  
بالاجماع فليمن النظر في كل واحد منها وليعط الاجتهاد حقه

فيها من دون اغترار بكثرة الاقوال ولا مهابة لآراء الرجال  
فهذا شأن المجتهد في كل موطن من المواطن واما من نفقت  
عنده الشبهة وراج على عقله ما يسمع وقبل كل ما يقال له  
فليس من الاجتهاد في ورد ولا صدر انما هو مروح لقلبه  
بالاماني ومطمع لها بما هو عنه بمراحل ومنغمص في التقليد  
وهو لا يشعر ومستو على حضيض العرفان وهو لا يدري

\* فكن رجلا رجله في الثرى \* وهامة همته في الثريا \*

( وقال آخر )

\* وانما رجل الدنيا وواحدها \* من لا يعول في الدنيا على رجل \*  
ولاسيما اذا كان من يريد الاجتهاد بصدد النظر في امهات  
المسائل وكليات الدلائل التي تبني عليها انقضاظر فانها بهذا الوسع  
فيها احوج من غيرها لاحتياج المجتهد اليها في غالب اوقاته فاذا  
وقف الناظر عند كل منع من تلك المنوع الاربعة فلا يجيب من  
رام نقله عن واحد منها الا اذا جاءه بالبرهان الذي يوجب  
عليه الانتقال فاذا فعل معه ذلك في جميع المواطن الاربعة  
وقف عند منع خامس وهو الحجبة فنقول مثلا بعد تسليم  
الاربعة المواطن لا نسلم ان الاجماع الذي امكن وقوعه  
ونقله حجة شرعية فان جاء الناظر بدليل شرعى يدل على  
ان الاجماع حجة شرعية فليس بين احد وبين الحق عداوة  
وان لم يأت بذلك كان التوقف هو الواجب عليه فان اثبات  
دليل شرعى او حكم شرعى بلا دليل شرعى ولا عقلى لا يحل  
لاحد القول به بل هو من التقول على الله بما لم يقل \* وانا الى

الآن

الآن لم أقف على حجة عقلية ولا شرعية توجب على الانتفال من مواقف المنع الى مواقف التسليم بعد اعطاء النظر حقه في جملة ما وقفت عليه مما اورده الاحتجاج به على ذلك في المختصرات والطولات وليس على ان اقول بما لا اعلم واقل ما لم يقبله عقلي كذا في الفتح الرباني وزاد العلامة في وبل الغمام حاشية شفاء الاوام لما اورده من حكايات الاجماع عن غيري في مؤلفاتي ليس الغرض به الا مجرد الازام للقائل بحجية الاجماع فليعلم ذلك انهي وقال في موضع آخر منه وقد اوردت حجج الجميع في كتابي الذي سميته ارشاد الفحول الى تحقيق الحق من علم الاصول فمن رام انشلاج خاطره فليرجع اليه قال وان حكايات الاجماع في غائب الحالات خرافات قال واذا كان الاجماع ثابت بمثل هذه الترهات والخرافات فالقول بحجية الاجماع تلاعب بالشرعية المظهرة والاجماع السكوتي لا يثبت الا بعد فحص وكشف واستقراء تام حتى يعرف الناقل انه لم يكن في المسئلة قول قائل غير من وقع السكوت على مقالته ولا بد من اطلاع كل فرد فرد من اهل العلم على قول ذلك القائل وتمكنه من مخالفته وعدم تبعيز كون السكوت تقيده وقال في ابطال دعوى الاجماع على تحريم مطلق السماع ان للناس في كون الاجماع حجة قطعية او ظنية مذهبين احدهما انه حجة ظنية لا تغد العلم بل تغيد الظن واليه ذهب جمع من المحققين كابي الحسين البصري والامام فخر الدين الرازي وسيف الدين الآمدي وغيرهم الثاني انه حجة قطعية واليه ذهب الاكثر كما قال الاصفهاني وذهب جمع من محقق الخنفية كالبرزدي وصدر

الشريعة" واتباعهم الى ان الاجماع مراتب فاجماع الصحابة كالكتاب والخبر المتواتر واجماع من بعدهم بمنزلة المشهور من الاحاديث والاجماع الذي سبق فيد الخلاف في العصر السالف بمنزلة خبر الواحد ثم القائلون بكونه حجة قطعية اختلفوا في بعض الصور كالاجماع الذي شذ منه بعض المجتهدين كواحد او اثنين وكالاجماع السكوتي وهو ما افاده بعض المجتهدين قولاً او فعلاً وانتشر في اهل الاجماع وسكتوا عليه فلم ينكروه وكالاجماع المسبوق بالخلاف والمشهور في الاول انه ليس باجماع ولا حجة حتى ذلك ابو بكر الرازي من الحنفية عن الزكرخي منهم وقيل انه اجماع وفي البحر للزركشي انه المذهب ونقله الآمدي عن ابن جرير واليه يميل كلام الجويني قال الهندي والقائلون بانه اجماع مرادهم انه ظني لا قطعي والمشهور ايضا في الثاني كما قال الرافعي انه حجة وهل هو اجماع قال الزركشي الراجح انه اجماع وقيل ليس باجماع وعزى الى الشافعي قال الزركشي وليعلم ان المراد هنا بالخلاف انه ليس باجماع قطعي وبذلك صرح ابن برهان عن الصيرفي وكذا ابن الحاجب والى كون الاجماع في هاتين الصورتين ظنيا لا قطعيا اشار صاحب جمع الجوامع وهكذا الاجماع الذي تندرج تحته اجماع ظني واليه يشير كلام امام الحرمين ونقل الزركشي عن صاحب التقيوم من الحنفية انه ادنى مراتب الاجماع ونقل عن قوم احالة وقوعه واختلف القائلون بان الاجماع حجة قطعية ايضا في غير ما ذكر من الصور هل تقبل فيه اخبار الآحاد والظواهر فيه قولان قيل لا يقبل ونقل عن الجمهور وصححه القاضي في التقريب

التقريب والغزالي في كتبه وعليه فالنقول بالاحاد اجماع وليس  
بحجة فيه على ذلك الصنف الهندي وقيل يقبل وعليه الفقهاء  
وصححه المتأخرون وقد علم من هذا ان الاجماع اما ظني كله  
عند قوم او بعضه ظني وبعضه قطعي عند آخرين وان القطعي  
منه عند هؤلاء ما علم بطريق يفيد العلم من سماع او تواتر  
صدوره عن جميع المجتهدين من الائمة بحيث لا يشك احد منهم  
بطريق صريح كقولهم هذا حلال وهذا حرام وهذا صحيح  
وهذا باطل او نحو ذلك كما ذكره الغزالي ونبه عليه ابن ابي  
شريف في حاشية شرح الجمع واذا علم ان الاجماع منه قطعي  
ومنه ظني فنذكر حكم الاجماع الظني ومعتقد خلافه لا يكفر  
باتفاق العلماء فقد نقل اجماعهم على ذلك غير واحد من المحققين  
منهم سيف الدين الآمدي والصنف الهندي في النهاية والقاضي  
عضد الدين في شرح المختصر وابو العباس القرطبي فيما نقله  
عنه الزركشي في البحر ومن جزم بنفي التكفير في منكر حكم  
الاجماع الظني السعد في شرح التوضيح والشريف الجرجاني  
في شرح المواقف والمحقق ابن الهمام واما منكر حكم الاجماع  
القطعي فحكى فيه الآمدي وابن الحاجب في اصولهما ثلاثة  
مذاهب فقال الآمدي اختلفوا في تكفير جاحد الجمع عليه فائتبه  
بعض الفقهاء وانكره الباقيون مع اتفاقهم على ان انكار حكم  
الاجماع الظني غير موجب للكفر هذا والمختار انما هو التفصيل  
بين ان يكون داخلا في مفهوم اسم الايمان كالعبادات الخمس  
ووجوب اعتقاد التوحيد والرسالة فيكون جاحده كافرا او لا  
يكون داخلا كالحكم بحل البيع وصحة الاجارة ونحوه فلا يكون

جاحده كافرا انتهى \* وقال ابن الحاجب في مختصره انكار حكم  
 الاجماع القطعي ثالثا المختار ان نحو العبادات الخمس يكفر  
 انتهى \* قال العلامة زين الدين بن المذخل في المختص لا يكفر  
 منكر اجماع سكوته او اكثرى او ظنى منقول بالاحاد قبل وكذا  
 ما لم يبلغ المجموعون فيه عدد التواتر ولا يكفر منكر اجماع قطعي  
 على الاصح الا اذا كان الحكم ضروريا لان العلم بحجية الاجماع  
 ليس داخلا في الايمان لانه نظرى انتهى \* قال العلامة ابن  
 القيم الاجماع الذى تقوم به الحجة وتنقطع معه المعةذرة وتحرم  
 معه المخالفة هو الاجماع القطعي المعلوم انتهى \* وقال النووي  
 ليس تكفير جاحد الاجماع على اطلاقه بل من جحد مجمعا عليه  
 فيه نص وهو من لا يور الظاهرة التى يشترك في معرفتها الخاص  
 والعام كالصلوة وتعمير الحرم ونحوهما فهو كافر ومن جحد  
 مجمعا عليه لا يعرفه الا الخواص كاستحقاق بنت لابن السدس  
 مع بنت الصلب ونحوه فليس بكافر ومن جحد مجمعا عليه ظاهرا  
 لا نص فيه ففي الحكم بتكفيره خلاف قد اشار ابن شريف في  
 حاشية شرح الجمع الى ان ما لم يبلغ حد الضرورة فلا كفر به  
 وان كان مشهورا \* وقال السعد في شرح العقائد ان من  
 استحل محرما لعينه وقد ثبت بدليل قطعي يكفر والا فلا بان  
 كانت حرمة غيره او ثبت بدليل ظنى انتهى \* وقال  
 الصنى الهندى في النهاية جاحد المجمع عليه من حيث انه مجمع  
 عليه باجماع قطعي لا يكفر عند الجماهير خلافا لبعض الفقهاء  
 وانما قيدنا بقولنا من حيث هو مجمع عليه لان من انكر وجوب  
 الصلوات الخمس ونحوها يكفر وهو مجمع عليه لكن لانه  
 جاحد

جاحد حكم الاجماع قال وجاحد الظن لا يكفر وفاقا انتهى \*

وقال شمس الدين القرافي المالكي بعد ان ذكر قول امام الحرمين كيف يكون يكفر من جحد حكم الاجماع ولا يكفر من رد حكم الاجماع ولا يكون الفرع اقوى من اصله فقال جوابه انا لانكفر رد المجمع عليه من حيث انه مجمع عليه بل من حيث الشهرة المحصلة للعالم ففي انضافت هذه الشهرة الى الاجماع كفر جاحده فاذا لم تنصف لم يكفر فنبس الفرع اقوى من اصله على هذا وانما يلزم او كفر بانه من حيث انه مجمع عليه لانه من حيث الشهرة انتهى \* وقال القرطبي من المالكية الحق في هذه المسئلة التفصيل فمن قال ان ادلة الاجماع ظنية فلا شك في نفي التكفير لان المسائل الظنية اجتهادية ولا تكفير فيها بالاتفاق ومن قال قطعية فهو لا هم المختلفون في تكفيره والصواب انه لا يكفر وان قلنا ان تلك الادلة قطعية متواترة لان هذه تعم كل واحد بخلاف من جحد سائر المتواترات والتوقف عن التكفير اولى من الهجوم عليه فقد قال صلى الله عليه وآله وسلم من قال لآخيه كافر فقد باء بها احدهما فان كان قال والا حارت عليه انتهى \* وقال ابن دقيق العيد من قال ان دلائل الاجماع ظني فلا سبيل الى تكفير مخالفه كسائر النضيات واما من قال ان دايه قطعي فالحكم المخالف له اما ان يكون طريق ثبوته قطعيا او ظنيا ان كان ظنيا فلا سبيل الى التكفير به وان كان قطعيا فقد اختلف فيه ولا يتوجه الاختلاف فيما تواتر من ذلك عن صاحب الشرع بالنقل فانه يكون تكذيبا موجبا للكفر بالضرورة وانما يتوجه الخلاف فيما حصل فيه الاجماع بطريق قطعي اعني

انه ثبت وجود الاجماع به ولم ينقل الحكم بالتواتر عن صاحب  
الشرع فتلخص ان مسائل الاجماع تارة يصحبها التواتر بالنقل عن  
صاحب الشرع فيكون ذلك تكذيبا موجبا للكفر بالضرورة وانما  
يتوجد الخلاف فيما حصل فيه الاجماع بطريق قطعي اعني ثبوت  
وجود الاجماع به ولم ينقل الحكم بالتواتر عن صاحب الشرع  
لا فيما يصحب التواتر بالنقل عن صاحب الشرع كوجوب الصلوات  
الخمس فانه ينفي الخلاف في تكفير جاحده لمخالفته التواتر لا  
لمخالفة الاجماع الى آخر كلامه الذي نقله عنه الزركشي في البحر  
وابن ابي شريف في شرح الارشاد وغيرهما من المتأخرين وقد  
ذكر ابو اسحق الشيرازي في الملخص ان الفسق يتعلق بمخالفة  
الاجماع والكفر يتعلق بردما علم من دين الله قطعا وبقينا  
وقال امام الحرمين في البرهان الضابط فيه ان من انكر طريقا  
في ثبوت الشرع لم يكفر ومن اعترف بكون الشيء من الشرع  
ثم جمده كان منكرا للشرع وانكار جزئه كانكار كله انتهى \*  
ولنقتصر على هذا المقدار من نقل نصوص ائمة الاصول من  
اهل المذاهب الاسلامية وقد خرجنا عن المقصود الى غيره ولكن  
اخذ بعض الكلام بحجزة بعض واردنا تكميل الفائدة في مسئلة  
الاجماع وحكم مخالفته ليتيقظ المسارع الى الحكم بالاجماع من  
دون بصيرة والجزم على مخالفته مطلقا بالكفر والضلال مع انه  
قد تقرر في الاصول خلاف من خالف في امكان الاجماع ووقوعه  
ونقله وحجته وذلك معروف عند كل من له الملم بعلم الاصول  
والفتاى الى طريق العلماء الفحول ولقد قال العلامة محمد بن  
ابراهيم الوزير في كتابه الروض الباسم في الذب عن سنة ابي  
القاسم



القاسم ان الضروريات من الاجماع هي الضروريات من الدين قال وغالب الاجماع المنقول في المسائل الاجتهادية من قبيل الاجماع السكوتي انتهى \* وقال الغزالي في المستصفي كل مجتهد مصيب ولو خالف الاجماع قبل علمه به حتى يطلع عليه انتهى \* وهذا على فرض ان المسئلة التي وقع فيها الانكار مما يدعى في مثلها الاجماع فكيف بالمسئلة التي ادعى المجوزون فيها انها مجمعة على الجواز \* وبالجملة فهذا كلام مع من يرى حجية الاجماع ولهذا لم نورد الا كلام الأئمة القائلين بحجيته واما من لم يقل بحجية الاجماع اما لعدم وجود دليل يدل على انه حجة او لعدم امكانه في نفسه او امكان نقله فترك الانكار عليه فيما ادعى فيه الاجماع اوضح من ترك الانكار على غيره \* والقول بعدم حجية الاجماع هو الذي ارجحه لامور لا يتسع لها المقام وقد استوفيتها في غيره \* هذا آخر كلام الشوكاني رحمه الله في رسالته المسماة بابطال دعوى الاجماع على تحريم مطلق السماع وقد استوفى البحث في ذلك في كتابه الذي لم يسبق الى مثله في الاسلام وهو المسمى بارشاد الفحول الى تحقيق الحق في علم الاصول وقد لخصه سيدي الوالد الماجد ادام الله بقاءه تلخيصا حسنا وسماء حصول المأمول من علم الاصول فمن شاء الاطلاع على نقيض هذه المسئلة وقبحها فعليه بهذين الكتابين

---

### ﴿ فصل ﴾

---

ان لمزيد التوسع في المعارف الزائدة على العلوم المعتبرة في الاجتهاد  
( ٥ )

مدخلا في ذلك فقد يختص من هو أكثر علما باستنباط ما لا  
 يقدر على استنباطه والوصول اليه من هو دونه في ذلك وهذا  
 معلوم كل عارف فان كان مثلاً ارسخ في علم البلاغة يمكنه  
 ان يستخرج بفاضل عرفانه من الكتاب العزيز والسنة المطهرة  
 ما لا يمكن من هو دونه وهكذا من كان متبحراً في اصول الفقه  
 مطالعاً على دقيقتها وجليها متدرباً في مباحثها فانه يمكنه ان  
 يسلك من مسالك الجمع والتجميع والاستنباط ما لا يسلكه الذي  
 هو دونه في ذلك مع كونه قد حصل القدر المعتبر في الاجتهاد  
 عند ذلك وهكذا من توسع في علم السنة ولم يقف على كتاب  
 ولا على كتب معينة بل طول بآراءه في ذلك تطويلاً لم يصل  
 اليه غيره من المجتهدين المعاصرين له او بعضهم فانه قد يقف  
 على دليل الحكم من مخرج صحيح او حسن ومن هو دونه في  
 ذلك لا يدري بان ذلك الدليل موجود فضلاً عن ان يستدل  
 به ومع ذلك فالفرائح مختلفة والافهام متفاوتة والادراكات  
 متباينة فقد يكون بعض المجتهدين المستوين في المقروآت  
 والمحفوظات اقدر على الاستنباط من الآخر بفاضل ذهنه  
 وصافي قريحته وصحيح ادراكه فكيف يقال ان الاستنباط  
 لا يختص به بعض العلماء دون بعض فان كل عالم قد شاهد  
 الاختلاف في اهل عصره وطائفة مؤلفات المجتهدين فوجدها  
 متفاوتة تفاوتاً يزيد على التفاوت الكائن بين السماء والارض  
 والمغرب والمشرق ومن انكر هذا فهو مكابر بلا شك ولا شبهة \*  
 ثم اقول ان كامل الاستعداد يظفر من علوم الاجتهاد في المدة  
 اليسيرة بما لم يظفر به من لم يكمل استعداداه في المدة الطويلة

وذلك موجود بالمشاهدة لكل ممارس لاهل العلم لكن ليس من كان متبحرا في علم مثلا كن يعرف منه مختصرا او مختصرين ولا من كان يعرف عشرين علما كن يعرف خمسة علوم لا يشك فيه عارف فقد يقتدر بعض المجتهدين على افراد كل مسألة من المسائل الشرعية بالتصنيف ولا يقتدر الآخر الا على مجرد التعبير عن تلك المسألة باقصر عبارة واخصر اشارة مع عجزه عن دفع غالب ما يرد على ترجيحه وقصوره عن بعض ما يستدل به من يخالفه ولهذا كان الشافعي رحمه الله يناظر كثيرا من الاعلام المجتهدين كابن يوسف ومحمد بن الحسن وغيرهما فينقلده قولاً وينقلده من يناظره قولاً آخر فينقضه عليه الشافعي ويبطله ويصحح قوله على قواه على وجه لان يتمكن المناظر له من نقضه ثم يقول مناظره تقلد قولى واتقلد قولك فاذا قبل ذلك منه نقضه عليه حتى يعجز عن تصحيحه ثم يصحح القول الذى تقلده بعد ان نقضه اولاً على وجه يعجز المناظر له عن نقضه ثم يفعل ذلك مرة بعد مرة حتى يتعجز المناظر له ولا يدري ما هو الصواب من القوانين وهكذا نجد كثيرا من العلماء المتبحرين في المعارف الشرعية يستدل على ما يقوله بالعشرة الادلة والعشرين والمائة وينقض كلام خصمه بالعشرة النقوض لما فوقها الى عدد كثير ومن اراد الوقوف على ذلك فلينظر مؤلفات المحقق ابن حزم والمدقق تقي الدين احمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية والحافظ محمد بن ابراهيم الوزير قال بعض من رجم لمجد الدين عبد السلام بن تيمية مؤلف المتبقي انه سأله سائل عن مسألة فقال الجواب عنها من سنين وجها وسردها جيبها

من حفظه والسائل يسمع كذا في الأبحاث البديعة في وجوب  
الاجابة الى حكم الشريعة من كتاب الفتح الرباني في فتاوى  
الشوكاني

﴿ فصل ﴾

ان قلت اختلف الناس في تقدير العلوم التي يصير بها العالم  
مجتهدا فمنهم المكثرون ومنهم القليل فما عندك قالت عندي تفصيل ام  
اقف عليه لاحد من اهل العلم فان كان صوابا فمن الله وان كان  
خطأ فمني وهو ان المعتبر في الاجتهاد المسوغ بل الموجب لعمل  
المجتهد فيما يخص نفسه وترك التعويل على رأى غيره هو ان  
يكون لديه من علم العربية ما يقيم به اسانه ويفهم عنده ما يختلف  
معناه باختلافه وقد يحصل ذلك لكامل الاستعداد صافي القرينة  
بكتاب متوسط بين الاختصار والاكثار في النحو وكتب مثله  
في الصرف وكتاب مثله في المعاني والبيان وكتاب مثله في  
اصول الفقه مع اقتداره على البحث عن مفردات اللغة في  
الكتب الموضوعية لبيان مدلولاتها ومع علمه بالتفسير باخذه له  
عن المفسرين على وجه يكون له دربة في ذلك وخبرة به  
على وجه لا يقصر عن فهم ما في الكتاب العزيز من المحكمات  
واو بالبحث في بعض الاحوال عن لغة عربية او اعراب مشكل  
او تطبيق كلام على ما يقتضيه المقام او استيضاح الوجوه التي  
يتنوع اليها المعنى الواحد عند اليراد او النظر في كيفية الجمع  
على مقتضى الاصول وان يكون مطلعا من علم السنة على  
المختصرات

المختصرات المدونة في العبادات والمعاملات مع اشرافه على بعض علوم الحديث وتمييزه بين اسباب الصحة والحسن والضعف والوضع فمن كان جامعاً لهذه العلوم فتحتم عليه ان لا يقلد غيره في رأيه ولا يرجع الى اقوال المجتهدين ويدع النظر لنفسه ومن كان قاصراً عن هذه المرتبة فمن جوز التقليد اباح له التقليد ومن لم يجوزه قال عليه ان يستوى علماء الشريعة فيما يحدث له فيروون ذلك له ويعمل به ويـكـون عليه من باب قبول رواية الغير لا برأيه بخلاف المقلد فانه يقبل رأى الغير بدون احتياج الى روايته وقد اوضحت هذا في مؤلف مستقل واما من تصدر لتصنيف وتحرير المسائل وتقرير الدلائل قاصداً لنشر ذلك في الناس وارتفاعهم به او تصدر للقضاء بين المسلمين بما شرعه الله او للفتيا بما انزل الله في كتابه او على لسان رسوله فهو لا يتم اجتهاده الا بالتبحر في كل علم من تلك العلوم مع اشرافه على ما يرجع اليها ويقويها من سائر العلوم على وجه يحصل له الظن بانه لم يقصر في واحد منها تقصيراً يكون بسببه حل الناس على العمل بخلاف ما شرعه الله لعباده فانا قد قدمنا ان استنباط المسائل يتفاوت بتفاوت المجتهدين في العلوم الشرعية وانه قد يقف الواحد منهم على الدليل من كتاب الله ار مما صح عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مع عدم وقوف الآخر عليه وقد يستخرج التبحر ما لا يستخرجه من دونه واحق هذه العلوم بالتوسع واولاها بالتبحر علم السنة وامعان النظر فيما لا يتاهر فيها الا به من الاطلاع على احوال روايتها ومعرفة اسباب الجرح والتعديل وعدم القنوع بالجرح

المجمل حتى يقف على السبب والتزجيج عند تعارض التعديل والتجريح ومعرفة رجال اسناد كل حديث ذاتا وصفة والتدرب في علوم اصطلاح المحدثين فلههم اصطلاحات موضوعية بينهم لا يمكن تخريجها على المدلول اللغوي والبحث عن المؤلفات في متون الاحاديث واسانيدھا على ما تبلغ اليه القدرة ويقبله الفهم وبحصل عنده الظن بانه لم يكن في المسألة غير ما قد علمه وحصل له من حفظه وبخثه \* ثم احق العلوم بعد علم السنة بالاستكثار منه والتوسع فيه علم الاصول فانه العلم الذي تدور عليه دوائر الاجتهاد ويترتب على تحقيقه الاصدار والاراد ثم علم البلاغة ثم سائر العلوم المتعلقة باللغة فان التوسع فيها يوجب لصاحبها ملكة في الاستدلال لا توجد عند من هو دونه فانه يصير بذلك مفسرا لكتاب الله من دون مراجعة كتب التفسير وشارحا لسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من غير مراجعة للشروح \* ثم على هذا المجتهد الذي يتصدر لارشاد هذه الامة ان يعين النظر في اقوال المجتهدين ويحفظ مذاهبهم ويراجع المؤلفات الموضوعية لذلك عند الحاجة فانه اذا عرف ذلك وجد له في كل مسألة سلفا فيقوى جنسه وينتج صدره ويطمئن خاطره ويدعم النظر في كتب التفسير وشروح الحديث وان كان له من الملكة ما يقتدر على ما يحتاج اليه من ذلك بدونها لكنه يجد ثمرات اجتهادات المجتهدين وابكار افكار المحققين محررة هنالك فيستفيد منها ما لا تفيد ملكته خصوصا تأليفات الائمة الكبار ومجاميع العلماء المشهورين بقوة الانظار ومن انفع ما يستفيد به من اراد نشر العلم ان يكرر النظر

النظر في المؤلفات الموضوعة لتحقيق الحق في مسائل الفقه فانه يجد فيها ما يستعين به على مطلوبه ولا يبادر بتحرير مسألة يبرزها للناس في تأليف او حكم او فتيا حتى يروض فكره في الادلة القرآنية ويبحث في مجاميع السنة فينظر مثلاً في تيسير الوصول الى جامع الاصول فان لم يجد فيه مطلوبه فليبحث في الجامع الكبير للسيوطي او كثر العمال فان هذين الكتابين لا يشذ عنهما شيء من السنة الا النادر الذي لا يقدر تجوز وجوده في الظن الحاصل للمجتهد فهذه هي علوم الاجتهاد للمجتهد انما نصب نفسه للارشاد فان قصر في شيء منها وهو يظن وجوده عند غيره من المجتهدين الموجودين في عصره وقطره فهو لا يحصل ذلك الظن الذي هو المعيار للاجتهاد ان كان ممن يتقى الله ويخشى عقابه واما اذا لم يوجد الا من هو مثله او دونه في عصره وقطره فعليه ان يبلغ غاية ما يقدر عليه ويتعلم ما يجده من هذه العلوم على من يجده من اهلها ويبحث كلية البحث ولا يضره بعد ذلك ان يكون في المجتهدين الاموات من هو اعلم منه ولا في من سيحدث بعده من اهل الاجتهاد من هو ارسخ منه ولا يقدر في ظنه الاصابة تجوز ان في اقطار الدنيا البعيدة عنه من هو اعلم منه لان الله لم يكلف اهل كل عصر بعلم الاموات ولا بعلم من سيوجد ولا بعلم من لا يعرف من الاحياء بل اقام الله الحجة على اهل كل عصر بمن يوجد له من الراسخين في العلم واخذ على العلماء البيان

ان قلت الاحكام الشرعية متساوية الاقدام بالانساب الى الشرع  
ومتساوية الاقدام من حيث التعلق بالمتشرعين عند وجود  
المقتضى وفقد المانع فكيف جعلت علوم الاجتهاد المعتبر في  
عمل الرجل لنفسه دون العلوم المعتبرة في اجتهاد الرجل لارشاد  
غيره قلت لان الله سبحانه لم يتعبد عباده بالبيان للناس الا اذا  
كانوا اهلا للبيان والارشاد والمتأهلون لذلك هم الذين يشقون  
من انفسهم بانهم انما ارشدوا العباد الى ما هو حق ولا تحصل  
هذه الثقة بالحاصلة عن ظن الاصابة الا لمن كان له من العلوم  
ما ذكرناه بخلاف عمل الرجل لنفسه في امر دينه الذي كلفه  
الله به فانه لا يجب عليه ان يقلد من هو اعلم منه بل عليه  
ان يأني بما اوجب الله عليه على الوجد لذي بضيقه ويقدر عليه  
فان كان عاطلا عن المعارف العلية وسعد ما وسع المقصرين  
من الصحابة والتابعين وتابعيهم من سؤال اهل العلم عن الحكم  
في الحادثة التي هي من مسائل العبادة والمعاملة على وجه  
استروى النص لا على وجه التقليد وان كان قادرا على  
الاطلاع على النص محصلا لما يشهده به وهو من جمع تلك  
العلوم فليس عليه الا ما تبلغ اليه قدرته واذا تميز في بعض  
الحوادث سأل عنها سؤال من يطلب الرواية لا من يطلب الرأي  
ونظر في ذلك المروى بما لديه من تلك العلوم وهذا اجتهاد  
لا تقليد ولا يحل له ان يقوم في مقام الارشاد للعباد في شيء  
لم يبلغ اليه دليله مع وجود من هو اعلم منه بأشربة في عصره  
وقطره



وقطره لانه يظن في كل من هو اعلم منه انه يعلم بدليل لا يعلمه  
ويقدر على استنباط لا يقدر عليه وهذا يجده كل رجل من  
نفسه \* ثم اقول هذا الذي لا بد منه هو الذي وقع فيه  
الاضطراب والاختلاف فقد تفاوتت مذاهب اهل العلم في  
بيان ذلك القدر الذي لا بد منه فقد يكون القاضى مجتهدا عند  
بعض اهل العلم غير مجتهد عند البعض الآخر فالوقوف على  
مقدار معين لا سبيل الى التقليد فيه واهل الاجتهاد يختلفون  
في ذلك لاختلاف قرائحهم وفهومهم وعلومهم فحينئذ المقدار  
الذي لا بد منه لم يقع على تعيينه اجماع حتى يقال هو كذا  
ولا هو امر مبرهن عليه حتى يكون تقديره مستندا الى ذلك  
البرهان بل كل عالم يقدره بحسب استعداده وقابليته ونفوذ ذهنه  
وثقوب فهمه كما يجده في كتب المجتهدين وتستفيده من انظار  
الناظرين وعلى هذا فلا تثبت حجية حكم الحاكم على الخصمين  
الا اذا كان مجمعا على اهليته والمختلف في اهليته ليس مجمعا  
على حجية قوله وهذا بحث نفيس ينبغي امعان النظر في تدبره  
وعدم المسارعة الى رده بمجرد الاستبعاد له \* والذي عندى  
ان حكام الشريعة انما هم مترجون لها مبينون لما فيها من  
اصاب الحق فقد اصاب ومن اخطأ فقد اخطأ وكون  
المخطئ مأجورا لا يستلزم لزوم حكمه وقيام الحججة به  
فاذا حكم حاكم بمحض رأى ظنا منه ان دليل ذلك الحاكم  
لا يوجد في الكتاب والسنة ثم وجد غيره النص الدال على  
ذلك الحاكم على وجه لا يتطرق اليه الرد ولا يتجاوزة النقض  
كان حكم الحاكم الاول منقوضا باطلا وان كان له في ذلك رأى

الذى حكم به سلف من اهل العلم قد قالوا بقوله وان لم يكن ذلك  
 الدليل الذى وجده غيره قطعيا ويقال لذلك الحاكم الذى لم يجد  
 النص قد اجتهدت فاخطأت فلك اجر واما ان حكمك لازم لغيرك  
 فلا ولا كرامة بل هو رد عليك ولم تكن شارعا للعباد شريعة من  
 عندك حتى تلزمهم ما جئت به من رأى الذى قد وجدت الرواية  
 من الشارع بخلافه بل انت وسائر عباد الله متعبدون بهذه  
 الشريعة التى بين اظهرنا لبس لكم ان تزيغوا عنها او تخالفوها  
 او تعارضوها بحض رأى وجهل من جهل النص رد عليه  
 لانه امر مخالف لما كان عليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 وكل امر مخالف لما كان عليه امر رسول الله صلى الله عليه وآله  
 وسلم رد اما الصغرى فلانه قد وجد النص من الشارع ونصه  
 هو الذى كان عليه امره بلا شك ولا شبهة واما الكبرى  
 فللمحديث الصحيح المتلقى بالقول عند جميع الطوائف الاسلامية  
 وهو كل ما لم يكن عليه امرنا فهو رد كذا فى الابحاث البديعة  
 مطولا هذا وان شئت زيادة الاطلاع فارجع الى كتاب القضاء  
 لسيدي الوالد دام مجده الطارف والتالد

### ﴿ فصل ﴾

ان قلت اذا ابتلى المجتهد بتولى القضاء فى ارض لا يعرف اهلها  
 الا التقليد ولا يدينون الا بما صرح به من هم مقلدون له  
 ويعدون من خالف ذلك خارجا عن الشريعة المطهرة كما هو  
 فى هذه الازمنة كائن فى غالب الديار الاسلامية شامها ويمتها

وهندها ومصرها ورومها وشرقها وغربها بل اوقلت انه قد عها كلها ولم يخرج من ذلك الا الشاذ النادر كالأواحد الفرد من الألوف بل من مئين الألوف بل من الوف الألوف لم يكن ذلك بعيدا من الصواب ومما يؤيد ذلك ما رأيته في بعض مؤلفات الشيخ العلامة صلح الفلاني رحمه الله النازل بالمدينة المنورة في هذا العصر المتوفى الى رحمة الله في الايام القريبة فانه قال انه دار الغرب والشرق ومصر والشام والحرمين الشريفين فلم يجد في هذه الديار مع طول البحث ومزيد الكشف من يعمل باذلة وبؤرها على التقليد الا ثلاثة رجال فقط \* فأت هذا المجتهد المسكين المبتي من جهتين الجهة الاولى توليه لل قضاء الجهة الثانية كونه في ديار المقلدة الذين هم بتلك الصفة يجب عليه ان يقدم حق الله عليه وبؤر مراده منه فيقضى بما يقتضيه كتاب الله عز وجل وسنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم غير ملتفت الى غيرهما ولا مؤثرا لما سواهما وبضرب بذلك المحكوم عليه فان وجد للحق ناصرا فيها ونعمت وان لم يجد للحق ناصرا فليس عليه الا ذلك ولا يجب عليه سواء لانه قد اباغ الحجة ووفي بما اخذه الله عليه من البيان وقام باليثاق الذي الزمه الله سبحانه في كتابه العزيز فان عجز عن ذلك ورجفت عن الجزم به بوادره واصابه الجبن الذي يصاب به كثير من حلة العلم فواجب عليه وجوبا مضيقا ان يتخلص مما هو فيه ويعزل نفسه ويستريح ويريح فان لم يقبل منه ذلك ولا وجد من يساعده عليه ويقبله ففي سعة الخافقين مضطرب وفي بلاد من اختها بدل فان لم تساعده المقادير

على ذلك ولا بلغت اليد طاقته فعليه ان يرد كل خصومة  
 ترد عليه وفيها دليل واضح لا يتمكن من الحكم به الى غيره من  
 الحكماء ولم يوجب الله عليه ان يحكم بخلاف الشرع ولا بسوغ  
 له ذلك بوجه من الوجوه ولا سيما اذا كانت تلك المسئلة مما  
 اضطربت فيها الادلة وتعارضت فان المجتهد وان رجع احد  
 الادلة فالتخالف له قد رجع دايلا معارضا لدليله بوجه من وجوه  
 الترجيح على اختلاف الانظار في ذلك وتباين مراتب العلوم  
 وتفاوت اقدم العلماء وان العقبة الكثيرة والمعضلة العمياء الصماء  
 ان يكون قد الف الناس بسبب التقليد قولا هو محض الرأي وقد  
 عارضه دليل صحيح ظاهر الدلالة واضح المعنى كعارضته حديث  
 المصراة المنفق عليه بتلك الخيالات المختلة والآراء المعتلة وامثاله  
 كثيرة ونظائره جمة \* واخطر مواطن الخلاف واصعبها  
 موطنان الموطن الاول ما ينشأ عن الحيل المخافة للشرع التي  
 سوغها بعض اهل العلم تسويغا لم يشهد له دليل ولا سلك من  
 سبل الحق في سبيل الموطن الثاني تسويغ الضرورات في الموارث  
 التي تولى الله سبحانه في كتابه تقسيطها بين اهلها وتوزيعها  
 بين مستحقها فاذا جبن الحاكم عن الصدع بالحق في هذين الموضعين  
 فالوقت خير له من الحياة لانه يتسبب عن ذلك مفاسد ومخالفات  
 لادلة الكتاب والسنة يصعب حصرها ويتعسر الاحاطة بها  
 وما عدا هذين الموضعين فهو دونهما في الصعوبة ولا يعجز عن  
 توجيه الحق فيه ولو بذريعة من ذرائع التوصل الى الحق الا من  
 عجز وضمف ومن كان كذلك فليس باهل للدخول في هذا  
 المنصب ولهذا علل صلى الله عليه وآله وسلم النهي لابي ذر  
 رضي الله

رضى الله عنه عن تولى الامارة بضعفه عن القيام بها كما ثبت  
ذلك في الصحيح

## ﴿ فصل ﴾

﴿ في من يحكم بالرأى مع وجود الدليل من الكتاب والسنة ﴾

اقول هذا لا يكون الا من حاكم او قاض او مفت لا يعرف  
كتابا ولا سنة والذنب على من ولاه مثل الذنب عليه وهو  
احد قاضي النار واحدا لهما سواء اصاب او اخطأ لانه مع  
الاصابة حكم بالحق وهو لا يعلم به ومع الخطأ حكم وقضى  
وافتي بغير الحق جهلا منه بالحق فان كان ممن عنده علم  
بالكتاب والسنة فهو ايضا القاضي الآخر من قضاة النار  
والمفتي الآخر من اهل الجحيم لانه علم بالحق وحكم بالباطل  
ولست اظن بعالم وحاكم ومفت يعرف الكتاب والسنة  
وبفهمهما ان يعدل عنهما الى ما ليس منهما بل الى ما يخالفهما  
فان هذا ذر تقحم النار على بصيرة واستحق العقاب على علم منه  
اما اذا لم يجد مستندا للحكم والفتيا والقضاء في تلك الخصوصية  
من كتاب ولا سنة ولا قياس معتمد ولا اجماع يخرج به على خلاف  
ذلك فحديث معاذ وان كان فيه مقال لبعض اهل العلم فطرقة  
قد كثرت جدا وبعضها حسن لذاته ومجموعها ينتهض  
الاحتجاج به وقد سمعت في ذلك بحثا استوفيت فيه جميع طرقه  
فالواجب على الحاكم والقاضي والمفتي والعالم ان ينظر في

نصوص الكتاب والسنة فان وجد ذلك فيهما قدمه على غيره  
وان لم يجد اخذ بالظواهر منها وما يستفاد بمنطوقها ومفهومها  
فان لم يجد نظر في افعال النبي صلى الله عليه وآله وسلم في  
تقريراته لبعض امته ثم في الاجماع ان كان يقول بحجته ثم في  
القياس على ما يقتضيه اجتهاده واذا عجز عن ذلك تمسك بالبراءة  
الاصلية وعليه عند التعارض بين الادلة ان يقدم طريق الجمع  
على وجه مقبول فان اعوزه رجع الى المرجحات المذكورة  
في كتب الاصول بعد ان يصح له ان ذلك المرجح مرجح  
وقد ذكرت نحا من هذا في ارشاد الفحول وذكرت قول  
من قال ان النصوص لا تنفي بالحوادث وتعقب ذلك بما يخالفه  
وعندي ان من استكثر من تتبع الآيات القرآنية والاحاديث  
النبوية وجعل ذلك دأبه ووجه اليه همه واستعان بالله عز  
وجل واستمد منه التوفيق وكان معظم همه ومرمى قصده  
الوقوف على الحق والعثور على الصواب من دون تعصب  
لمذهب من المذاهب وجد فيهما ما يطلبه فانهما الكثير الطيب  
والبحر الذي لا يترف والنهر الذي يشرب منه كل وارد عليه  
والمعتصم الذي بأوى اليه كل خائف فاشدد يدك على هذا  
فانك ان قبلته بصدر منشرح وقلب موفق وعقل قد حلت به  
الهداية وجدت فيه كل ما تطلبه من ادلة الاحكام التي تزيد  
الوقوف على دلائلها كائنا من كان فان استبعدت هذا المقال  
واستعظمت هذا الكلام فمن نفسك اثبت من قبل تقصيرك  
اصبت وعلى نفسها براقش نجي واذا تششرح لمثل هذا الكلام  
صدور قوم مؤمنين وقلوب رجال مستعدين لهذه المرتبة العلية

\* لا يعرف الشوق الا من يكابده \* ولا الصبابة الا من يعانيها \*

وهذا آخر الكلام على هذا المرام المستفاد من الجواب المسمى  
تسنيف السمع في المسائل السبع للقاضي العلامة الاوحد المجتهد  
المطلق الرباني محمد بن علي بن محمد اليميني الشوكاني رضي الله عنه  
وارضاه وانا الفقير الى عفو الله الغني به عن سواه ابو النصر  
علي الطاهر بن ابي الطيب صديق بن حسن بن علي الحسيني  
البحاري القنوجي \* بورك له فيما يروح منه واليه يجرى \*

وآخر دعواي ان الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على  
سيدنا محمد وآله وصحبه

\* حرر ذلك في اواخر ذي القعدة من شهور سنة خمس \*

\* وتسعين ومائتين والف من هجرة سيد المرسلين \*

\* في بلدة بهوپال المحمية صانها الله واهلها \*

\* عن كل رزية وبلية بجاه سيدنا محمد \*

\* خير البرية عليه وعلى آله \*

\* الصلوات والبركات \*

\* والتحية \*

